

Distr.: General
17 May 2019

Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٢٠١٨ - ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والتحقيق

تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الملخص

تقدم خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) بخدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية (IEAS) التابعة للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويقدم هذا التقرير أيضًا ملخصًا موجزًا لأنشطة التحقيق التي أجريت لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال هذه الفترة.

وبناءً على ما طلبه المجلس التنفيذي في قراره رقم UNW/2015/4، يتضمن هذا التقرير: (أ) رأيًا مبنيًا على نطاق العمل المنفذ وكفاية وفعالية إطار حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والتحكم فيها، (ب) ملخصًا مختصرًا حول العمل والمعايير الداعمة للرأي المطروح، (ج) بيانًا بمطابقة معايير مراجعة الحسابات الداخلية المتبعة، و(د) نظرة على مدى ملاءمة الموارد الموظفة لتحقيق النطاق المشمول بالمراجعة والتحقيق المرجو وكفاية هذه الموارد وفعاليتها. ويقدم هذا التقرير أيضًا تحديدًا حول حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات مراجعة الحسابات الداخلية.

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي: (أ) الإحاطة في الإسكان الناجح لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية واشتراكها الوظيفي مع خدمة التقييم المستقل، علمًا بأن استقلالية وظائفها ما زالت محفوظة؛ (ب) الإحاطة بالتقرير السنوي لوظيفة مراجعة الحسابات الداخلية؛ (ج) التعبير عن الدعم المتواصل لتعزيز كفاءة خدمة مراجعة الحسابات الداخلية؛ و (د) الإحاطة بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وصفاً لوظيفتي مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات بمهنة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطتها ذات الصلة عن العام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويتضمن معلومات حول النتائج الرئيسية لمراجعات الحسابات الداخلية التي أجريت في ٢٠١٨ ووضع جهود الإدارة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة فيها وتقارير الأعوام السابقة. وهناك أيضاً معلومات مقدمة حول أنشطة التحقيق المنفذة نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢٠١٨.

٢ - وخلال الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تولى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مهمة إجراء مراجعة الحسابات الداخلية بموجب اتفاق مستوى الخدمات (SLA). وبداية من عام ٢٠١٨، تم تأسيس خدمة مراجعة حسابات داخلية (IAS) تحت مظلة خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية (IEAS) وبدأت في تنفيذ خطة مراجعة الحسابات الانتقالية.

٣ - يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) التابع للأمم المتحدة الآن مهمة التحقيق في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب مذكرة تفاهم موقعة من كلا الطرفين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لجميع الادعاءات المبلغ عنها بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وخلال عام ٢٠١٨، واصل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي سبق له تقديم خدمات التحقيق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التحقيق في الادعاءات المبلغ عنها قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتم الانتهاء من جميع الادعاءات باستثناء ادعاء واحد تم ترحيله من عام ٢٠١٧ في عام ٢٠١٨. وأغلقت الحالة الباقية في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

ثانياً - الولاية

٤ - وفقاً لميثاق خدمة مراجعة الحسابات الداخلية ووفقاً لإطار عمل الممارسات الاحترافية الدولية وقواعد السلوك المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، توفر خدمة مراجعة الحسابات الداخلية للمدير التنفيذي خدمات استشارية وتأكيداً موضوعياً مستقلاً بهدف إضافة قيمة وتحسين فعالية وكفاءة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. والهدف الرئيسي لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية هو تقييم ما إذا كانت حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة مخاطر الرقابة الداخلية كافية ومجدية وفعالة كما هو الغرض منها من أجل تلبية الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة.

٥ - وتقوم خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية بدورها في الرقابة الداخلية من خلال التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية والخدمات الاستشارية. ووفقاً للقواعد واللوائح المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6)، يقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بتوفير الرقابة الخارجية المستقلة. ويتمثل الهدف الأساسي لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في إبداء الرأي في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦ - كما تتلقى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشورة مستقلة بشأن فعالية وظائف الرقابة في الهيئة من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التي تضم كبار الفنيين الخارجيين تماماً عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ثالثاً - الرأي (قرار رقم ٤/٢٠١٥، النقطة أ)

٧ - تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية تصميم والحفاظ على عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لضمان تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٨ - بناءً على طلب المجلس التنفيذي، تقدم خدمة مراجعة الحسابات الداخلية رأياً حول مدى كفاية وفعالية إطار عمل الهيئة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويعتمد رأي خدمة مراجعة الحسابات الداخلية بشكل أساسي على نتائج خدمات التدقيق والخدمات الاستشارية المقدمة في عام ٢٠١٨ وحالة توصيات التدقيق الداخلي المتعلقة. يرد في القسم الرابع ملخص موجز للعمل الذي يدعم هذا القرار.

٩ - تعتمد آراء المراجعة السابقة المقدمة، من بين أمور أخرى، على التغطية المالية، بما في ذلك نتائج عمليات المراجعة المالية لمشاريع مختارة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تم تنفيذها بموجب طريقة التنفيذ المباشر (DIM). تماشياً مع المعايير الاحترافية والممارسات الحديثة، فإن المراجعات الداخلية التي أجرتها خدمة مراجعة الحسابات الداخلية ستقدم تأكيداً على فعالية الحوكمة وإجراءات الإدارة لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية أمام تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان عام ٢٠١٨ عام تحول لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية حيث استمر التركيز على عمليات مراجعة الحسابات الداخلية ليكون بشكل أساسي على المكاتب الميدانية والمراجعات المالية للمشاريع المختارة. ونظراً لاستمرار خدمة مراجعة الحسابات الداخلية في تحسين عالم مخاطر التدقيق وتوسيع نطاق تغطية التدقيق لمجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المجالات الوظيفية وعملية الأعمال، ستكون في وضع أفضل لإثراء أساس الرأي العام للتدقيق.

١٠ - وبناءً على أعمال مراجعة الحسابات الداخلية المنجزة في عام ٢٠١٨، يتمثل الرأي العام السنوي لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية في أنه لم يتم تحديد أي نقاط ضعف كبيرة في عمليات إدارة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الهيئة والتي من شأنها أن تهدد بشكل خطير تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١١ - وستشجع خدمة مراجعة الحسابات الداخلية هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم بيان سنوي للرقابة الداخلية، مما يساعد على زيادة تعزيز المساءلة الإدارية لضمان كفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

١٢ - هذا الرأي لا يغطي العمليات والأنشطة المسندة لجهات خارجية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو المقدمين الآخرين، مثل:

(أ) أنشطة إدارة الموارد البشرية المعتمدة على اتفاقات مستوى الخدمة السارية.

(ب) تحضير وسداد رواتب لموظفين وصاحب عقد الخدمة.

(ج) مدفوعات المصرف المحلي.

(د) إدارة الخزينة.

(هـ) إدارة واستضافة نظام تخطيط موارد المؤسسات (أطلس).

(و) إدارة جدار الحماية والثغرات وصيانة البنية التحتية واستضافة موقع الويب.

(ز) خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المقدمة في المكاتب الميدانية كجزء من المباني المشتركة أو وظائف المكتب الخلفى المشترك.

(ح) الخدمات المشتركة الأخرى التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال اعتماداً على اتفاقيات مستوى الخدمة المحلية الموجودة.

في عام ٢٠١٨، لم يكن لدى خدمة مراجعة الحسابات الداخلية أي سبب للاعتقاد بأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي تغطي هذه المجالات والأنشطة لم تكن كافية ومجدية. ومنذ ذلك الوقت، تم تضمين هذه الوظائف في عالم مخاطر تدقيق خدمة مراجعة الحسابات الداخلية وستسعى خدمة مراجعة الحسابات الداخلية إلى الحصول على تأكيد من مزودي الخدمة ذوي الصلة حسب الحاجة.

رابعاً - ملخص العمل والمعايير لإبداء الرأي (قرار رقم ٢٠١٥/٤، النقطة ب)

١٣ - لصياغة رأيها، نظرت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية في مصادر الأدلة مثل: خطة المراجعة الانتقالية لعام ٢٠١٨ وتنفيذها؛ وتقييمات المشاركة في المراجعة الفردية؛ وحالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات؛ والعمل الذي قام به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وتعتمد خدمة مراجعة الحسابات الداخلية أيضاً جزئياً على الإدارة لتقديم المشورة للحالات المعروفة من حالات فشل المراقبة المحتملة أو المخالفات أو عدم الامتثال التنظيمي الذي قد يكون مادة لبيئة التحكم.

١٤ - وبطبيعة الحال، لم تغطي خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ كل مخاطرة أو عملية أعمال أو وحدة تنظيمية أو مكتب تابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتم اختيار ارتباطات المراجعة بناءً على عينة حكمية من تقييم مخاطر الوحدات التنظيمية والمكاتب. وعلى هذا النحو، توجد قيود متأصلة على القدرة على التعبير في مرحلة زمنية محددة عن رأي بشأن عمليات الحوكمة العامة وإدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بأهداف الهيئة الإستراتيجية أو المالية أو التشغيلية أو الامتثال.

١٥ - صدر تقريرين متعلقين بإنجاز خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ بواسطة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في بداية عام ٢٠١٨. وشاركت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية ٩ مرات في خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ في ٢٠١٨ مع جميع التقارير النهائية الصادرة بحلول منتصف فبراير ٢٠١٩. وغطت هذه المشاركات بصفة عامة البرنامج والحوكمة والترتيبات التشغيلية في المكاتب ذات الصلة أو الوظائف المتعلقة ببيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٦ - وقُيِّمت مشاركات المراجعة الـ ١١ على النحو التالي:

- كان لـ ٣ مشاركات في مراجعة الحسابات تصنيفات مرضية بشكل عام، مما يعني أنه لم يتم تحديد أي مشكلات قد تؤثر بشكل كبير على تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- بينما تم تقييم ٧ منها على أنها بحاجة إلى بعض التحسينات؛ وهو ما يعني أن الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط التي خضعت للتقييم تم وضعها بوجه عام وأنها تؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى بعض التحسينات.

□ بينما تم تقييم مشاركة واحدة على أنها بحاجة إلى تحسينات كبيرة؛ وهو ما يعني أن الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط التي خضعت للتقييم تم وضعها وأنها تؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى تحسينات كبيرة.

١٧ - بالإضافة إلى عمليات مراجعة الحسابات التي أجرتها خدمة مراجعة الحسابات الداخلية، فإن ١٨ عملية مراجعة مالية للنفقات والأصول المتعلقة بمشاريع مختارة تم تنفيذها مباشرة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أجراها متعهدون خارجيون. وأسفرت جميع العمليات الـ ١٨ عن آراء مراجعة غير مؤهلة بشأن بيانات نفقات المشروعات وبيانات الأصول الثابتة.

١٨ - بلغت النفقات المجمعة للمكاتب/الوحدات التي خضعت للمراجعة ما يقرب من ٦١,٣ مليون دولار أمريكي، أو ١٦ في المائة من إجمالي النفقات البالغة ٣٧٩,٦ مليون دولار أمريكي التي سجلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقريرها المالي لعام ٢٠١٨.

١٩ - كان معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات قبل تلك التي قدمت في ٢٠١٨ هو ٩٩ في المائة. وهذا يدل على التزام الإدارة بالإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب عندما تكون التحسينات في الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة ضرورية.

خامساً - بيان الاستقلال والتوافق مع معايير مراجعة الحسابات الداخلية (القرار رقم ٤/٢٠١٥، النقطة ج)

٢٠ - خلال عام ٢٠١٨، واصلت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية استقلاليتها العملية لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة واحتفظت بحريتها في تحديد نطاق مراجعاته وتحقيقاته وفقاً للمعايير الدولية المطبقة والمقبولة في المستوى العام. يشارك مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة لكونه مقدم خدمة خارجي للتحقيقات نفس الاستقلالية.

٢١ - وتهدف خدمة مراجعة الحسابات الداخلية إلى تنفيذ عملها بأعلى معايير الاحترافية والكفاءة. وفي هذا الصدد، تتبع خدمة مراجعة الحسابات الداخلية إطار عمل الممارسات الاحترافية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين. باعتبارها وظيفة تم تأسيسها حديثاً، ولم تعد خدمة مراجعة الحسابات الداخلية في وضع يمكنها من تلقي تقييم الجودة الخارجي كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية للممارسة الاحترافية لمراجعة الحسابات الداخلية (يشار إليها "المعايير"). ومن ثم، لم يعد بإمكان خدمة مراجعة الحسابات الداخلية استخدام البيان الذي يتوافق مع المعايير. ومع ذلك، تواصل خدمة مراجعة الحسابات الداخلية اتباع المعايير وتلتزم بإجراء تقييم الجودة الخارجي بحلول عام ٢٠٢٠.

سادساً - الموارد المخصصة لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية وتوظيفها (القرار رقم ٤/٢٠١٥، النقطة د)

٢٢ - يستلزم قرار المجلس التنفيذي رقم ٤/٢٠١٥ من خدمة مراجعة الحسابات الداخلية الإشارة إلى ما إذا كان توفير موارد وظيفة المراجعة والتحقيق جيداً وكافياً وموزعاً بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة أم لا. وفي عام ٢٠١٨، حصلت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية على موارد كافية لتنفيذ الأنشطة في خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨. وتم توظيف الموارد المالية بالتماشي مع خطة خدمة مراجعة

الحسابات الداخلية وقواعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسياساتها. وتم تمويل نظام توظيف خدمة مراجعة الحسابات الداخلية بالكامل من خلال ٥ مناصب معتمدة: أحدها P-5 (الرئيس)، واثنان P-4 واثنان P-3. وتتمتع خدمة مراجعة الحسابات الداخلية بموضع متميز داخل خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية، ويرأسها مدير ويدعمها معاونين إداريين. وفي عام ٢٠١٨، تلقت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية مبلغ ٥١٠٠٠٠ دولار أمريكي للنفقات بخلاف الموظفين، والتي كانت تستخدم أساساً لمستشاري التدقيق والسفر إلى المكاتب الميدانية. وإضافة إلى ذلك، تم تحميل مبلغ ١٦٤٠٠٠ دولار أمريكي من عمليات المراجعة المالية الخارجية لمشروعات مختارة نفذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مباشرة على المشروعات ذات الصلة.

٢٣ - في عام ٢٠١٨، بلغت نفقات التحقيقات، التي لا تشكل جزءاً من ميزانية خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية ولكنها تدار من قسم الإدارة والتنظيم، ١٣٨٠٠٠ دولار أمريكي. وفي عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى توصية اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في تقريرها لعام ٢٠١٧، نُقل دور المسؤول الذي يتحمل مسؤولية تلقي ونقل تقارير التحقيق؛ تنسيق ورصد تنفيذ التقارير الأخرى؛ ولتوجيه الحالات والتوصيات الصادرة عن وظيفة التحقيق، من المدير، شعبة الإدارة والتنظيم إلى المدير، لتعكس خدمة مراجعة الحسابات الداخلية هذا دور الرقابي المستقل. ويشمل الدور التنسيق والمراقبة وجهود الرقابة التي لا تملك خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية موارد مخصصة لها حالياً. وسيساعد تقديم المزيد من الدعم في هذا المجال على زيادة الجهود الاستباقية لمكافحة الاحتيال التي تقوم بها خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية؛ والمساعدة في حل الادعاءات التي اعتُبرت لا تبرر إجراء تحقيق في الوقت المناسب؛ ورصد تنفيذ التدابير لمنع تكرار القضايا المحددة. وهذا له أهمية خاصة بالنسبة للسلوك المحظور، أي المنازعات في مكان العمل.

سابعاً - تنفيذ خطة مراجعة الحسابات الانتقالية لعام ٢٠١٨

أ - تخطيط مراجعة الحسابات القائم على تقييم المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

٢٤ - وضعت خطة مراجعة الحسابات الانتقالية لعام ٢٠١٨ على أساس تقييم مستقل للمخاطر وبعد الحصول على مساهمات من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المخاطر الرئيسية. وتضمنت عملية التخطيط تحليل البيانات الكمية والنوعية لتقدير المخاطر ذات الصلة بالمكاتب والوحدات الخاضعة لمراجعة حساباتها. وتولت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مهمة نظر خطة مراجعة الحسابات قبل تقديمها لوكيل الأمين العام/الرئيس التنفيذي واعتمادها من قبله.

٢٥ - تم إنجاز العمل الميداني لكافة المراجعات المضمنة في خطة مراجعة الحسابات الانتقالية لعام ٢٠١٨ على النحو المخطط عام ٢٠١٨. وأصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرين لمراجعة الحسابات في بداية عام ٢٠١٨ يتعلقان بإنجاز خطة ٢٠١٧. وصدرت ٥ تقارير مراجعة تتعلق بخطة التدقيق لعام ٢٠١٨ في عام ٢٠١٨، وأصدرت ٤ تقارير مراجعة (كولومبيا، ألبانيا، جنوب السودان وموزامبيق) تتعلق بخطة عمل ٢٠١٨ بحلول منتصف فبراير ٢٠١٩.

ب - مراقبة أنشطة خدمة مراجعة الحسابات الداخلية وتنسيقها

- ٢٦ - خلال عام ٢٠١٨، راقبت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تنفيذ خطة المراجعة لعام ٢٠١٨ من خلال التقارير المرحلية والاجتماعات مع المديرين والمؤقتين، وخدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية ورئيسها وخدمة مراجعة الحسابات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مسودة التقرير السنوي وقدمت تعليقاتها عليها.
- ٢٧ - كما رفعت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية خطة العمل السنوية الخاصة بها لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والكفاءة.

ج - تقارير مراجعة الحسابات والتقييمات

- ٢٨ - بالنسبة إلى عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظائفها (باستثناء المراجعات المالية للمشاريع)، تخصص خدمة مراجعة الحسابات الداخلية تصنيفاً عاماً لمراجعة الحسابات مرضياً أو يحتاج إلى بعض التحسينات أو يحتاج إلى تحسين كبير أو غير مرضٍ بناءً على تقييمه العام للحكومة ذات الصلة وإدارة المخاطر والرقابة التي تم فحصها. ويقدم الشكل ١ التصنيفات الإجمالية لتقريري المراجعة اللذين أصدرهما مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل عام ٢٠١٨، والذي يتعلق بخطة ٢٠١٧، وتقارير المراجعة الـ ٩ الصادرة عن خدمة مراجعة الحسابات الداخلية المتعلقة بخطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨. ومن بين هذه التقارير، ٩ منها تتعلق بمراجعات الحسابات الداخلية للمكاتب الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقريرين إلى وحدات المقر/وظائف الشركات. يعرض الشكل ١ أيضاً تصنيفات التقرير وعدد توصيات المراجعة حسب الأولوية.

الشكل ١

تقارير مراجعة الحسابات الداخلية مع التصنيف والتوصيات

العنوان	التصنيف الكلي	النفقات الخاضعة للمراجعة بالدولار الأمريكي	التوصيات	متوسط
وظيفة تعبئة الموارد*	يحتاج إلى تحسين كبير	لا يوجد	٢	٤
العراق*	مُرضٍ	٥١٠.٠٠٠	-	٢
نيبال	يحتاج إلى بعض التحسينات	٤٦٩.٠٠٠	-	٧
الكاميرون	يحتاج إلى بعض التحسينات	٣٥٠.٠٠٠	٢	٥
نيجيريا	يحتاج إلى بعض التحسينات	٦٧٩.٠٠٠	-	٧
الأردن	مُرضٍ	٤٧٠.٠٠٠	-	٣
قسم المجتمع المدني	يحتاج إلى بعض التحسينات	٩٠.٠٠٠	-	٤
كولومبيا	يحتاج إلى بعض التحسينات	٦٠٠.٠٠٠	١	٧
موزمبيق	يحتاج إلى بعض التحسينات	٥٦٥.٠٠٠	٢	٧
ألبانيا	مُرضٍ	٤١٠.٠٠٠	١	٧
جنوب السودان	يحتاج إلى بعض التحسينات	٥٠٠.٠٠٠	١	٨
الإجمالي:			٩	٦١

أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه التقارير في بداية عام ٢٠١٨ وتتعلق بخطة ٢٠١٧.

٢٩ - بالنسبة للمراجعات المالية الـ ١٨ للمشاريع التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مباشرة، فإن الآراء المقدمة من المتعاقدين الخارجيين بشأن نفقات وأصول المشاريع لم تكن مؤهلة. وأثارت هذه المراجعات ٩ توصيات، وجميعها ذات أولوية متوسطة.

الشكل ٢

تقارير المراجعة المالية بشأن المشاريع المنفذة بواسطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المكتب	رقم المشروع	رأي مراجعة الحسابات	النفقات الخاضعة للمراجعة	الأصول الثابتة	التوصيات
كينيا	٨٢٧٥٥	غير مشفوع بتحفظات	٦٨٧٧٦٠	١٩٥١٣	-
كينيا	٩٨٣٥٥	غير مشفوع بتحفظات	٢٨٨٥٠٨	-	-
جنوب السودان	٨١١١٤ (٢٠١٥)	غير مشفوع بتحفظات	١٣٩٠٨٢٢	١٠٥٨٤٥	٢
جنوب السودان	٨١١١٤ (٢٠١٧)	غير مشفوع بتحفظات	٥٥١١٣١	٦٦٥٠١	٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٢٧٠١	غير مشفوع بتحفظات	٩٦٧٩٥٥	٥٧٢٤٧	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩٤٦١١	غير مشفوع بتحفظات	٣٩٥٤٩٧	١١٣٧٤	-
أفغانستان	٩١٩٠٥	غير مشفوع بتحفظات	١٢٥٩٥٨٨	٢٧٦٨٨	-
ليبيريا	١٠٣٨٢٩	غير مشفوع بتحفظات	٥٨١٠٣١	٩٩٨٥	١
مصر	٩٥٥٨٢	غير مشفوع بتحفظات	٧٥٧٩٧٣	٢٥٢٣٧	-
نيجيريا	٩٠٦٨٠	غير مشفوع بتحفظات	١١٣٣٦٩٩	١١٠٣٥١	-
نيجيريا	٩٩٨٩٣	غير مشفوع بتحفظات	٧٠٩٧٨	٥٩٢٠٧	-
رواندا	٨٨١٣٨	غير مشفوع بتحفظات	١٦٠٣١٥	١٣٦٤	١
الأردن	٩٩٨٨٤	غير مشفوع بتحفظات	٩٩١٨٦٤	٧٨٧٠٢	-
مالي	١٠٣٥٩٣	غير مشفوع بتحفظات	٦٨٠٥٢٨	١٢٢٥٩	١
الاتحادية	٩٢١٥٤	غير مشفوع بتحفظات	١٤٤٩٤٤	٦١٨٦٦	١
السنغال	٨٣٠٤٩	غير مشفوع بتحفظات	١١٦٣٦٨٣	٢٥٤٣١٦	-
زيمبابوي	٩٠٥١٤	غير مشفوع بتحفظات	١٠٤٧٠٣٤	٢٦١٩١	-
تايلاند	١٠٤٧٠٢	غير مشفوع بتحفظات	١٦٣٤١٥٥	٩٧٦٣	١
					٩

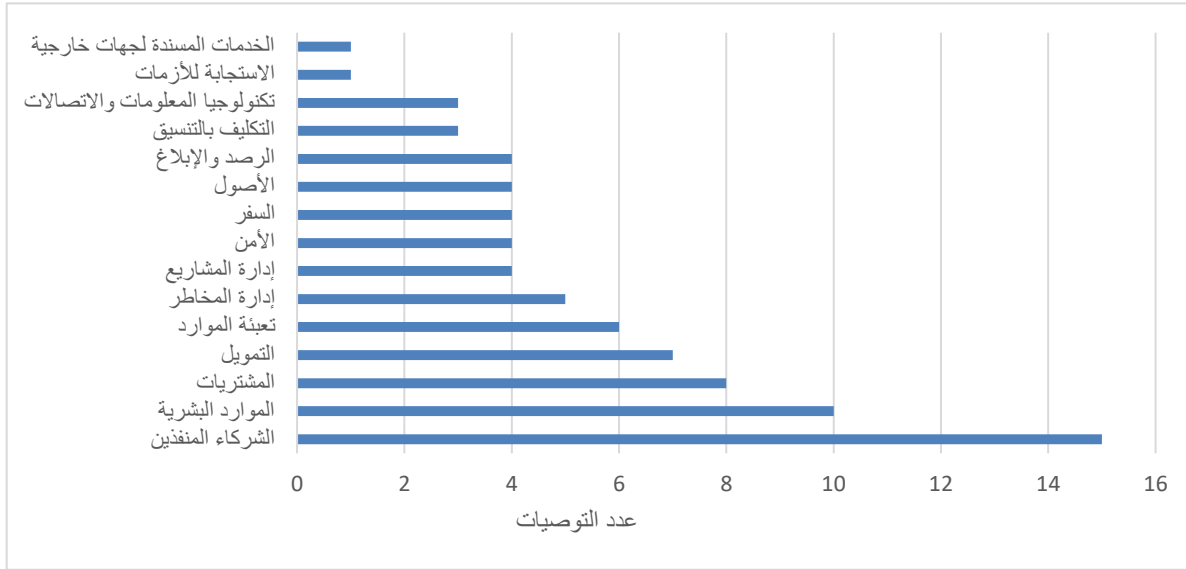
ثامناً - النتائج المهمة للمراجعة الداخلية

٣٠ - من بين التوصيات الـ ٧٩ لمراجعة الحسابات الداخلية المذكورة في الشكل ١ و ٢، تم تصنيف ٩ منها كأولوية عالية؛ تستدعي تحركاً فورياً من الإدارة لضمان عدم تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمخاطر عالية. ورفعت ٧ توصيات لتحسين سياسات الشركة، والتوجيه والتدريب على الاستجابة للأزمات، وإدارة شركاء التنفيذ، وتعزيز الرصد والإبلاغ. والعمليات الرئيسية المحددة على أنها بحاجة إلى تحسين تتعلق

بإدارة شركاء التنفيذ، والتمويل، وتعبئة الموارد، والمشتريات، والموارد البشرية، والأصول، والرصد والإبلاغ، وإدارة المخاطر، والسفر، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات (انظر الشكل ٣ أدناه).

الشكل ٣

العمليات الأساسية حسب عدد التوصيات الصادرة



٣١ - في عام ٢٠١٨، أشارت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية إلى وجود مشكلات متكررة في بعض المجالات:

(أ) هناك حاجة إلى تعزيز الامتثال لسياسات وإجراءات الشراء (التوصيات المتعلقة بمراحل مختلفة من عملية الشراء، مثل التقييم والمناقصة والرصد)؛ الأصول (التوصيات المتعلقة بالتسجيل والتخلص والإحصاء السنوي)؛ إدارة السفر والفعاليات (التوصيات المتعلقة بضمان الوثائق الداعمة المناسبة)؛ والأمن (التوصيات المتعلقة بتقييمات السلامة والأمن، واختبار خطة استمرارية الأعمال، وحضور الاجتماعات الأمنية). وتوصي خدمة مراجعة الحسابات الداخلية بتدريب الموظفين والإشراف عن قرب عليهم وعمليات المعاينة العشوائية.

(ب) حددت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية كذلك الحاجة إلى تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر (التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر بشكل استباقي أكبر بما في ذلك تقييمات مخاطر الاحتيال المنتظمة)؛ والتمويل (مراقبة تقدم أنشطة البرنامج، والتدريب على الترميز وتسجيل المعاملات بشكل مناسب، وفصل الواجبات غير المتوافقة)؛ وتعبئة الموارد (التوصيات المتعلقة بالإستراتيجية والخطط المتعلقة بتعبئة الموارد وتنسيق الجهات المانحة)؛ والرصد والإبلاغ (توصيات بشأن تحسين عمليات جمع البيانات والتحقق منها).

(ج) وهناك حاجة إلى معالجة بعض الثغرات في قدرات المكاتب وتطوير إستراتيجيات محلية للموارد البشرية على المدى الطويل لتكون قادرة على الوفاء بتكليف هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأولويات القطرية. وفي هذا الصدد، نصت التوصيات على أنه ينبغي للمكاتب الميدانية أن تسعى إلى الحد من

الشواغر، متى أمكن، والاعتماد المفرط على العقود قصيرة الأجل، والإبقاء على المعرفة المتراكمة والاستفادة منها وتعزيز القدرة على الرصد والتنسيق والاتصال والدفاع.

(د) حددت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية مجالات للتحسين في إدارة الشركاء المنفذين، على وجه الخصوص: توضيح سياسات الشركة وإرشاداتها؛ وتعزيز اختيار الشريك؛ والمراقبة البرنامجية والمالية للشركاء؛ وضمان المستندات الداعمة المناسبة في تصفية التطورات. وقدم خدمة مراجعة الحسابات الداخلية أيضًا توصيات تتعلق بتحسين العمليات لتنمية قدرات الشركاء ومراقبتها.

(هـ) العديد من التوصيات متعلقة بالحاجة إلى تحسين تتبع تقدم المشروع، وإدارة مخاطر المشروع ورصدها.

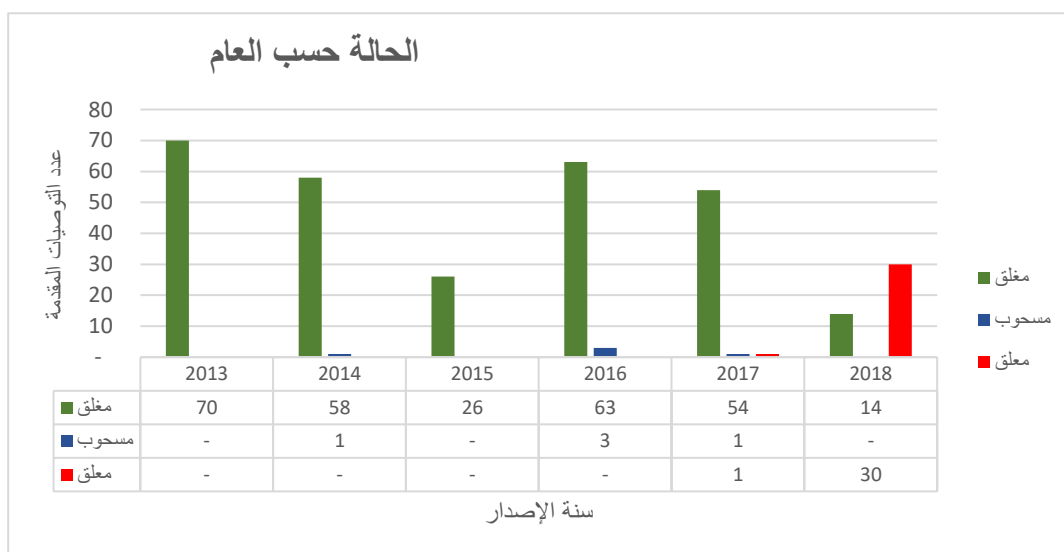
(و) أخيرًا، حددت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية بعض المشكلات المتعلقة بأوامر الشراء بعد الأمر الواقع، والتي يمكن معالجتها من خلال تخطيط أفضل للأنشطة المتعلقة بالمشروع، واتباع الأحكام في إطار الإجراءات الحالية.

تاسعًا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٣٢ - صدرت ٤ تقارير لمراجعة الحسابات الداخلية وتقرير مراجعة طريقة التنفيذ المباشر يتعلق بخطة ٢٠١٨ في أوائل عام ٢٠١٩. ولا يتم تضمين التوصيات الـ ٣٥ المتعلقة بهذه التقارير في إحصائيات المتابعة في هذا القسم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. يوضح الشكل ٤ أدناه عدد توصيات مراجعة الحسابات الداخلية ومعدل الإغلاق خلال السنوات الـ ٦ الماضية. وبلغ معدل الإغلاق الإجمالي ٩٩ في المائة للتوصيات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو ما يتماشى مع متوسط معدل الإغلاق في التقرير السنوي الأخير.

الشكل ٤

حالة تنفيذ التوصيات حسب السنة



المصدر: إحصائيات نظام CARDS.

٣٣ - يوضح الشكل ٥ أدناه حالة توصيات المراجعة المعلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ حسب الأولوية والوقت المنقضي من إصدار التقرير.

الشكل ٥

عمر التوصيات المعلقة حسب الأولوية

الأولوية	إجمالي التوصيات المعلقة	أقل من ٦ أشهر	بين ٦ و ١٢ شهرًا	بين ١٢ و ١٨ شهرًا	بين ١٨ و ٢٤ شهرًا
عالي	٣	٢	١	-	-
متوسط	٢٨	٢٢	٥	-	١
الإجمالي	٣١	٢٤	٦	-	١

٣٤ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت هناك توصية معلقة طويلة الأمد لمراجعة الحسابات ذات أولوية متوسطة تتعلق بعدم وجود سياسة وإرشادات حول إدارة المنح الصغيرة. والتزمت الإدارة باتخاذ الإجراءات وتتابع خدمة مراجعة الحسابات الداخلية عن كتب التقدم المحرز في التنفيذ.

عاشراً - الخدمات الاستشارية

٣٥ - خلال الفترة التي شملها التقرير، قدمت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية تعليقات على العديد من السياسات والإجراءات التي تمت مراجعتها وتحديثها كجزء من إطار السياسة والإجراءات والإرشادات الجديدة. كما شاركت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية في مختلف مجموعات العمل والمبادرات.

٣٦ - وأجرت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية تحليلاً أولياً لأغراض تخطيط التأكيد^(١) أثناء الربع الأخير من عام ٢٠١٨. ويهدف هذا إلى المساهمة في رؤية خدمة مراجعة الحسابات الداخلية، من بين أمور أخرى، "تيسير وتنسيق مفهوم الضمان المشترك الذي يهدف إلى تعزيز فعالية وكفاءة حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة والرقابة من خلال مواءمة مقدمي الضمان بحيث يتمكنوا من الاعتماد بشكل جماعي على عمل الآخرين الضامنين". تستند هذه الرؤية إلى مفهوم "خطوط الدفاع الثلاثة"^(٢)، ومن المتوقع أن تساهم في زيادة نضج وكفاءة الضمان الجماعي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمرور الوقت. وكجزء من هذا التحليل، بدأت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية في وضع خريطة بجميع مقدمي الضمان في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيكون هذا التحليل بمثابة أساس لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية لتعزيز مفاهيم

(١) وفقاً للإرشادات التكميلية لإطار الممارسات الاحترافية الدولية (IPPF) لمعهد المراجعين الداخليين (IIA) بشأن تنسيق واعتماد/تطوير خريطة الضمان، فإن خريطة الضمان عبارة عن مصفوفة تشتمل على تمثيل مرئي للمخاطر التي تواجه المنظمة وجميع مقدمي خدمات الضمان الداخليين والخارجيين التي تغطي تلك المخاطر، والتي تكشف تغطية الفجوات والازدواجية.

(٢) وفقاً لمستند معهد المراجعين الداخليين حول "خطوط الدفاع الثلاثة" في الإدارة الفعالة للمخاطر والضوابط، فإن الرقابة الإدارية هي الخط الأول للدفاع في إدارة المخاطر، ومهام الرقابة على المخاطر المختلفة والرقابة على الامتثال التي وضعتها الإدارة هي الخط الثاني، والضمان المستقل هو الثالث.

المساءلة والحوكمة الرشيدة ونضج إدارة المخاطر المحسنة والضوابط الداخلية الفعالة وعالية الكفاءة. كما سيساعد الإدارة على الانتقال نحو إصدار بيان للرقابة الداخلية.

الحادي عشر - الإفصاح عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية

٣٧ - جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨ تم الكشف عنها علناً وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٢ (انظر UNW/2012/16) وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للكشف عن مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <http://audit-public-disclosure.unwomen.org>.

٣٨ - تخضع كافة التقارير لعمليات ضمان الجودة لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية قبل إصدارها للإدارة والدول الأعضاء المعنية. يتم الإفصاح عن كافة تقارير مراجعة الحسابات الداخلية بعد ٣٠ يوماً من إصدارها، وذلك عن طريق نشرها على الموقع الإلكتروني العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. لم يتم تلقي أي طلبات داخلياً أو من أي منظمة أو دولة عضو تطلب تنقيح تقارير المراجعة، كما لم يتم تنقيح أي جزء من أي تقرير.

الثاني عشر - التحقيقات

٣٩ - قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خدمات التحقيق في الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠١٨ والتي تشمل ادعاءات الاحتيال والفساد وغيرها من الأفعال الخاطئة بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل وإساءة استخدام السلطة والانتقام التي يزعم أن أفراد هيئة الأمم المتحدة للمرأة ارتكبوها أو من جانب أطراف أخرى على حساب هيئة الأمم المتحدة للمرأة. في عام ٢٠١٨، أكمل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على ٩ من الادعاءات الـ ١٠ التي تم الإبلاغ عنها قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ والتي كان قد تم ترحيلها من عام ٢٠١٧. وتم فتح وإغلاق ٣ حالات إضافية من قبل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٨ لأنها تتعلق بقضايا سبق التحقيق فيها.

٤٠ - في عام ٢٠١٨، تولى مدير خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية دور الموظف المسؤول عن تنسيق وتلقي المعلومات حول أنشطة التحقيق. وسابقاً، تم تعيين مدير قسم الإدارة والتنظيم في هذا الدور. وتواصل المستشار القانونية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة القيام بدور أساسي في هذا المجال على النحو المبين في الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة.

أ - حجم الحالات

٤١ - في عام ٢٠١٨، سجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تلقي ٣٦ ادعاءً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بـ ١٧ ادعاءً سجلها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧. في عام ٢٠١٨، قام مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بفتح ومعالجة ٣ ادعاءات مرتبطة بقضايا أقدم حقق فيها بالفعل.

الشكل ٦

حجم الحالات في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧

حجم الحالات	٢٠١٨	٢٠١٧
حالات مؤجلة في ١ كانون الثاني/يناير (مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	١٠	٢٦
الحالات التي تم تلقيها خلال العام (٢٠١٨): مكتب خدمات الرقابة الداخلية (٣٦) ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٣)، ٢٠١٧: مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٣٩	١٧
الإجمالي	٤٩	٤٣
حالات مغلقة من الحالات المرحلة (مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٩	٢١
حالات مغلقة من الحالات المستلمة (٢٠١٨): مكتب خدمات الرقابة الداخلية (٢٤) ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٣)، ٢٠١٧: مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	٢٧	١٢
الإجمالي	٣٦	٣٣
مرحلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: مكتب خدمات الرقابة الداخلية (١٢) ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١)، ٢٠١٧: مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	١٣	١٠

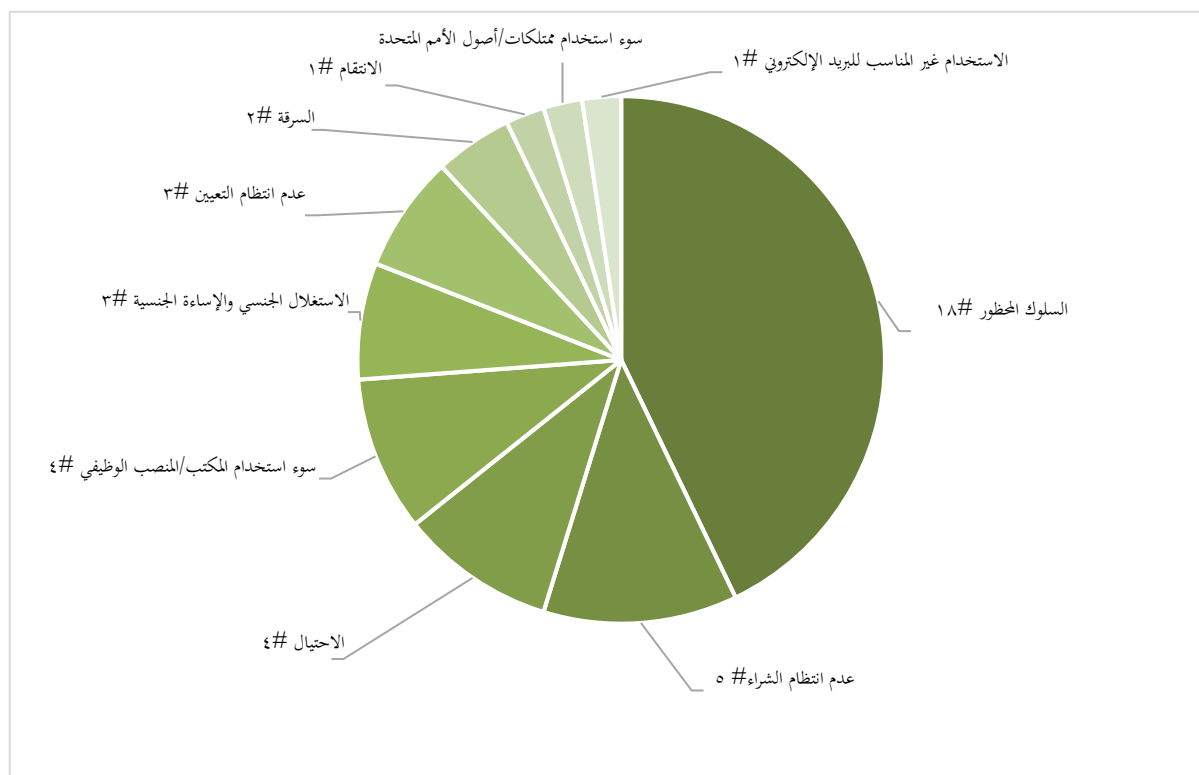
٤٢ - في عام ٢٠١٨، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ادعاءات عبر الخط الساخن (٧٣ في المائة)، والبريد الإلكتروني (٢٤ في المائة) والنشر (٣ في المائة). كانت مصادر جميع الادعاءات هم موظفو هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٥٨ في المائة) ومجهولون (٢٤ في المائة) وغيرهم (١٨ في المائة).

ب - أنواع الادعاءات

٤٣ - قد يتضمن الادعاء الذي تلقاه مكتب خدمات الرقابة الداخلية وسجله أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم. في عام ٢٠١٨، تم تلقي ٣٦ ادعاءً تتعلق بـ ٤٢ نوعًا من سوء السلوك المزعوم بما في ذلك السلوك المحظور. السلوك المحظور هو مصطلح يستخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للإشارة إلى التحرش في مكان العمل، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة والتمييز. يتم تقسيم أنواع سوء السلوك المزعوم التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٨ حسب الفئة وترد بالتفصيل في الشكل ٧ أدناه.

الشكل ٧

ادعاءات عام ٢٠١٨ حسب النوع والعدد (#) والنسبة المئوية (%) من الإجمالي

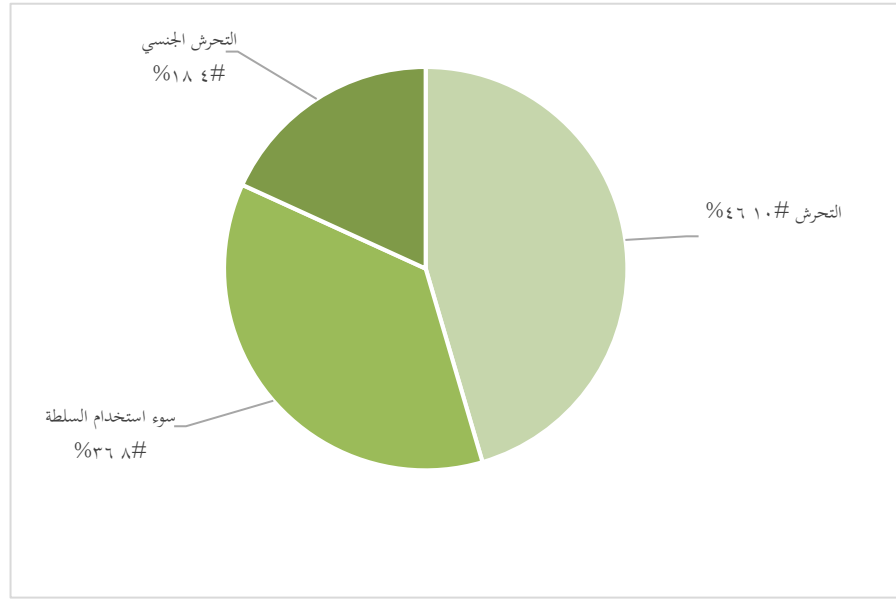


المصدر: التقارير ربع السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

٤٤ - يتكون السلوك المحظور من أعلى فئة (٤٣ في المائة) من أنواع جميع الادعاءات التي سجلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٨. ومن بين هذه الادعاءات المحظورة المتعلقة بالسلوك، يتعلق ٤٦ في المائة منها بالتحرش، و٣٦ في المائة بإساءة استخدام السلطة، و١٨ في المائة بالتحرش الجنسي. ولم يتلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي ادعاءات للتمييز في عام ٢٠١٨.

الشكل ٨

ادعاءات عام ٢٠١٨ المتعلقة بالسلوك المخطور حسب النوع والعدد (#) والنسبة المئوية (%)



المصدر: التقارير ربع السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

٤٥ - فتح مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣ تحقيقات في عام ٢٠١٨ تتعلق بحالات حقق فيها من قبل. وتعلقت حالتان بعدم الامتثال للالتزامات وحالة بالغش في المشتريات.

ج - الحالات التي خضعت للتسوية/الإقفال/الترحيل

٤٦ - أغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٤ ادعاءً في عام ٢٠١٨ (مقارنةً بـ ٣٣ حالة أغلقها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧)، و ٢١ حالة بعد التقييم الأولي حيث انتهى التقييم إلى أن التحقيق لم يكن مضموناً (مقارنةً بـ ١٦ حالة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧) و ٣ حالات بعد التحقيق (مقارنةً بـ ١٧ حالة بعد التحقيق لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧^(٣)). ومن بين الحالات الـ ٣ التي أغلقها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد التحقيق، كانت هناك واحدة مشفوعة وحالتان غير مشفوعتين.

٤٧ - تتعلق الحالة الوحيدة التي أثبتتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٨ بموظف سابق وجد أنه استخدم ممتلكات هيئة الأمم المتحدة للمرأة دون إذن لأغراض شخصية. ونظرًا لنقل الموظف إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة أثناء التحقيق، أحيل الأمر إلى وكالة الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء. واتخذت

(٣) من الحالات الـ ١٧ التي حقق فيها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧، وُجد أن ١٠ حالات لا أساس لها من الصحة وثبتت ٧ حالات.

إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدابير لمنع تكرار حادثة مماثلة. ولم تتكبد أي خسارة مالية لأن الهدف سدد المبلغ الإجمالي عند إخطاره بأنه كان موضوع تحقيق.

٤٨ - ومنذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، خضعت ٨ ادعاءات للتحقيق، و ٤ ادعاءات للتقييم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٨، أكمل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على ٩ ادعاءات من بين الادعاءات الـ ١٠ التي رحلها إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وثبتت صحة ٣ ادعاءات وأصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير التحقيق ذات الصلة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان لا زالت هناك حالة واحدة قيد التحقيق.

٥٠ - ومن بين الحالات التي رحلها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من عام ٢٠١٧:

(أ) في إحدى الحالات التي ثبتت صحتها، تبين أن أحد الموظفين ارتكب غشاً في المشتريات، وتضليل، وتزوير وشهادات مزورة، وفشل في الامتثال للالتزامات مثل عدم إعلان تضارب المصالح. وتم فصل الموظف. انتهى التقرير إلى أنه من المرجح أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد تكبدت خسارة مالية بمبلغ ٤٠٨٠ دولاراً أمريكياً. وشكل ذلك جزءاً من الإحالة إلى لجنة استعراض البائعين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٤) كما هو موضح في الفقرة (ب) أدناه.

(ب) وفي الحالة المثبتة الثانية، والمتصلة بالحالة المثبتة المبلغ عنها أعلاه، ثبت أن أحد البائعين قد ارتكب غشاً في المشتريات. وأرسلت الحالة إلى لجنة استعراض البائعين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) وفي الحالة الثالثة التي ثبتت صحتها، وُجد أن أحد الموظفين قد ارتكب استغلالاً جنسياً وإساءة جنسية، وتحرشاً جنسياً وإساءة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالأمم المتحدة. وتم فصل الموظف.

٥١ - وفتح مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣ حالات في عام ٢٠١٨ تتعلق بحالات قديمة حقق فيها من قبل، وأغلقت حالتان بعد إثبات عدم صحتها وأخرى متعلقة بالغش في المشتريات ارتكبها أحد البائعين وثبتت صحتها. وأرسلت الحالة إلى لجنة استعراض البائعين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم تكن هناك أي خسارة مالية مرتبطة بهذه الحالة.

٥٢ - وقُدِّم تقرير نهائي عن الحالة المعلقة الأخيرة التي عالجها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الربع الأول من عام ٢٠١٩. وهذه الحالة تتعلق بادعاءات تحريف وتزوير وشهادة مزورة من قبل منظمة مجتمع مدني (CSO) دخلت في اتفاق تعاون مشروع مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM) في ذلك

(٤) لجنة استعراض البائعين (VRC) هي هيئة استشارية فنية، مهمتها دراسة الادعاءات المرفوعة ضد البائعين التابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تصدر لجنة استعراض البائعين إشعارات بالإجراءات الإدارية، بما في ذلك معاقبة البائعين، عندما تحدد أن التحقيق قد وفر معلومات تشير إلى أن بائعاً واحداً أو أكثر قد شارك في ممارسات محظورة.

الوقت) في سياق مشروع مع صندوق هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأثبت التقرير صحة الادعاءات ووجود خسارة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ ٢٣٤٥٩٨٥ دولار أمريكي. وبناءً على طلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أوضح مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما بعد أن، بناءً على الدليل المتاح، التحقيق لم يتمكن من التوصل إلى أن الخسارة نتجت عن الاحتيال.

٥٣ - وتنوه هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقرير المراجعة المالية لعام ٢٠١٥ الذي أجرته مؤسسة مراجعة خارجية والذي تناول نفقات منظمة المجتمع المدني والمشروع بمبلغ ١٤٢٥٠١٨ دولار أمريكي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لم يكن حاسماً. وسلط تقرير المراجعة الضوء على العدد من مواطن الضعف في ضوابط الرقابة الداخلية لمنظمة المجتمع المدني في بعض النواحي، لكنه توصل إلى وجود مبلغ ٣١٣٠ دولاراً (٠,٢ في المائة) فقط من المبلغ في موضع شك. وأبرز في هذه الملاحظة أن التحقيق تم إجراؤه بعد ٣ سنوات تقريباً من المراجعة المالية التي قامت بها مؤسسة المراجعة الخارجية وأن بعض السجلات والمعلومات المتاحة لم تكن متاحة للمحققين.